

• النَّوعُ الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ :

نَاسِخُ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخُهُ

وَهُوَ فَنُّ مُهِمٍّ صَعْبٌ ، وَكَانَ لِلشَّافِعِيِّ فِيهِ يَدٌ طَوِيلٌ ، وَسَابِقَةٌ أُولَى .

وَأَدْخَلَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَا لَيْسَ مِنْهُ ، لِحَقَاءِ مَعْنَاهُ .

(النوع الرابع والثلاثون : ناسخ الحديث ومنسوخه :

وهو فنُّ مهمٌّ) .

فَقَدْ مَرَّ عَلَيَّ عَلَى قَاصٍّ ، فَقَالَ : تَعْرِفُ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ ؟ فَقَالَ : لَا ، فَقَالَ : هَلَكْتَ وَأَهْلَكَتَ ، أَسْنَدُهُ الْحَازِمِيُّ فِي « كِتَابِهِ » ^(١) ، وَأَسْنَدُ نَحْوَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٢) .

وَأَسْنَدُ عَنْ حُذَيْفَةَ ^(٣) ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ ، فَقَالَ : إِنَّمَا يُفْتِي مَنْ عَرَفَ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ ، قَالُوا : وَمَنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : عُمَرُ .

(صَعْبٌ) فَقَدْ رَوَيْنَا عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ : أَعْيَا الْفُقَهَاءَ وَأَعْجَزَهُمْ أَنْ يَعْرِفُوا نَاسِخَ الْحَدِيثِ مِنْ مَنْسُوخِهِ ^(٤) .

(١) « الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار » (ص : ٦) .

(٢) « الاعتبار » (ص : ٧) . (٣) « المصدر السابق » .

(٤) انظر « الاعتبار » (ص : ٤) .

(وكان للشافعي فيه يدٌ طولى ، وسابقةٌ أولى) فقد قال الإمام أحمدُ لابنِ وازِه وقد قَدِمَ مِنْ مِصرَ : كُتِبَ كُتِبَ الشافعي؟ قال : لا ، قال : فَرَطْتُ ، ما عَلِمْنَا المَجْمَلَ والمُفَسَّرَ^(١) ، ولا ناسخَ الحديثِ مِنْ مَنسوخِهِ حَتَّى جالَسنا الشافعي^(٢) .

(وأدخل فيه بعضُ أهلِ الحديثِ) مَمَّن صَنَّفَ فيه (ما ليسَ منه ؛ لِحِفَاءٍ معناه) أي : النسخَ وشرطه .

* * *

والمُخْتَارُ : أَنَّ النسخَ رَفَعَ الشَّارِعَ حُكْمًا مِنْهُ مُتَقَدِّمًا بِحُكْمٍ مِنْهُ مُتَأَخِّرًا .

(والمختارُ) في حُدِّهِ : (أَنَّ النسخَ : رَفَعَ الشَّارِعَ حُكْمًا مِنْهُ مُتَقَدِّمًا بِحُكْمٍ مِنْهُ مُتَأَخِّرًا) .

فالمِرادُ بـ«رَفَعَ الحُكْمَ» قَطْعُ تَعَلُّقِهِ عَنِ المُكَلَّفِينَ ، واحترَزَ به عن بيانِ المُجْمَلِ ، وبإِضافَتِهِ «لِلشَّارِعِ» عن إخبارِ بعضِ مَنْ شَهِدَ النسخَ مِنَ الصَّحَابَةِ ؛ فَإِنَّهُ لا يَكُونُ نَسْخًا ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ التَّكْلِيفُ بِهِ لِمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ قَبْلَ ذَلِكَ إِلَّا بِإِخبارِهِ .

وبـ«الحُكْمِ» عن رَفْعِ الإِباحَةِ الأَصْلِيَّةِ ؛ فَإِنَّهُ لا يُسَمَّى نَسْخًا .

وبـ«الْمُتَقَدِّمِ»^(٣) عن التَّخْصِيصِ المُتَّصِلِ بِالتَّكْلِيفِ ، كَالاستِثْناءِ ونحوِهِ .

(٢) «الاعتبار» للحازمي (ص : ٥) .

(١) في «ص» : «من المفسر» .

(٣) في «ص» : «وبالتقدم» .

وبقولنا: «بُحْكِمَ مِنْهُ مُتَأَخِّرٌ»، عَنْ رَفْعِ الْحُكْمِ بِمَوْتِ الْمَكْلُوفِ، أَوْ زَوَالِ تَكْلِيفِهِ بِجَنُونٍ وَنَحْوِهِ، وَعَنْ انْتِهَاءِ الْوَقْتِ.

كَقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ لَا تَقْوِي الْعَدُوَّ عَدَاً، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ؛ فَأَفْطِرُوا»^(١)، فَالْصَوْمُ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ لَيْسَ نَسْخًا.

* * *

فَمِنْهُ: مَا عُرِفَ بِتَصْرِيحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: كـ «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا».

وَمِنْهُ: مَا عُرِفَ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ كـ «كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» وَمِنْهُ: مَا عُرِفَ بِالتَّارِيخِ.
وَمِنْهُ: مَا عُرِفَ بِدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ؛ كَحَدِيثِ قَتْلِ شَارِبِ الْخَمْرِ فِي الرَّابِعَةِ.

وَالْإِجْمَاعُ لَا يُنْسَخُ، وَلَا يُنْسَخُ، وَلَكِنْ يَدُلُّ عَلَى نَاسِخٍ.

(فَمِنْهُ: مَا عُرِفَ) النَّسْخُ فِيهِ (بِتَصْرِيحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) بِذَلِكَ،
(كـ) كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَكُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لَحُومِ
الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَكُلُّوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَكُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ»
الْحَدِيثُ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٢) عَنْ بُرَيْدَةَ.

(١) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ (٣/١٤٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ ؓ.

(٢) «الصَّحِيحُ» (٣/٦٥).

(ومنه : ما عُرِفَ بقولِ الصَّحَابِيِّ : «كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ») رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ جَابِرٍ ^(١) .

وكقولِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ : كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ أُمِرَ بِالْغُسْلِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ^(٢) .

وَشَرَطَ أَهْلُ الْأُصُولِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُخْبَرَ بِتَأْخُرِهِ ، فَإِنْ قَالَ : «هَذَا نَاسِخٌ» لَمْ يَثْبُتْ بِهِ النِّسْخُ ، لَجَوَازِ أَنْ يَقُولَهُ عَنْ اجْتِهَادٍ .

قال العراقي ^(٣) : وإِطْلَاقُ ^(٤) أَهْلِ الْحَدِيثِ أَوْضَحُ وَأَشْهَرُ ؛ لِأَنَّ النَّسْخَ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ بِالْاجْتِهَادِ وَالرَّأْيِ ، إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ عِنْدَ مَعْرِفَةِ التَّارِيخِ ، وَالصَّحَابَةُ أَوْرَعُ مِنْ أَنْ يَحْكُمَ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِنَسْخٍ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفَ تَأْخُرَ النَّاسِخِ عَنْهُ ، وَقَدْ أَطْلَقَ الشَّافِعِيُّ ذَلِكَ أَيْضًا .

(ومنه : ما عُرِفَ بِالتَّارِيخِ) كَحَدِيثِ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ مَرْفُوعًا : «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ» ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ ^(٥) .

ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٢) ، وَالنَّسَائِيُّ (١٠٨/١) .

لَكِنَّهُ بِهَذَا اللَّفْظَ مَعْلُولٌ ؛ كَمَا بَيَّنَّتْهُ فِي «الْإِرْشَادَاتِ» (ص : ١٧٣ - ١٧٥) .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٤) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٠ ، ١١١) وَقَالَ : «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» .

رَاجِعُ : «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (١/٣٨٠ - ٣٨١ بِتَحْقِيقِي) .

(٣) «التَّبَصُّرَةُ» (٢/٢٩٢) .

(٤) فِي «ص» : «قَالَ الْقِرَافِيُّ : وَيَجُوزُ إِطْلَاقُ» ، وَهُوَ خَطَأٌ ، وَالْكَلَامُ فِي «شرح العراقي لِأَلْفَيْتِهِ» (٢/٢٩٢) .

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٦٩) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكِبْرِيِّ» (٣١٣٨) .

مُحَرَّمٌ صَائِمٌ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(١) ، فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ إِنَّمَا صَحَّحَهُ مُحَرَّمًا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ سَنَةِ عَشْرِ ، وَفِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ شَدَاد : أَنَّ ذَلِكَ كَانَ زَمَنَ الْفَتْحِ ، سَنَةَ ثَمَانٍ ^(٢) .

(ومنه : ما عُرِفَ بِدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ ؛ كَحَدِيثِ : قَتَلَ شَارِبِ الْخَمْرِ فِي الرَّابِعَةِ) وَهُوَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ : « مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ » ^(٣) .

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » : دَلَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى نَسْخِهِ ^(٤) .

وَأَنَّ كَانَ ابْنُ حَزْمٍ خَالَفَ فِي ذَلِكَ ، فَخِلَافُ الظَّاهِرِيَّةِ لَا يَقْدَحُ فِي الْإِجْمَاعِ .

نَعَمْ ؛ وَرَدَ نَسْخُهُ فِي السُّنَّةِ أَيْضًا ، كَمَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ ، عَنْ جَابِرٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ ، فَإِنْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ » ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَضْرَبَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ .

قَالَ : وَكَذَلِكَ رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . نَحْوَ هَذَا . قَالَ : فَرَفَعَ الْقَتْلَ وَكَانَتْ رُخْصَةً . انْتَهَى ^(٥) .

(١) «الصحيح» (٢٢/٤) .

(٢) كما عند أحمد (١٢٢/٤) ، وابن حبان (٣٥٣٤) ، وعبد الرزاق (٧٥٢١) ، والبيهقي (٢٦٧/٤) .

(٣) أخرجه أبو داود (٤٤٨٢) ، والتِّرْمِذِيُّ (١٤٤٤) .

(٤) «شرح النووي» (٢١٧/١١) . (٥) «جامع الترمذي» (٤٩/٤) .

وما علّقه الترمذي ، أسنده البزار^(١) في «مسنده» .

وقبيصة ذكره ابن عبد البر في الصحابة ، وقال : ولد أول سنة من الهجرة ، وقيل : عام الفتح .

فالمثال الصحيح لذلك : ما رواه الترمذي^(٢) من حديث جابر قال :
كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَكُنَّا نُلَبِّي عَنِ النَّسَاءِ ، وَنَزِمِي عَنِ الصَّبِيَّانِ .
قال الترمذي : أجمع أهل العلم أن المرأة لا يُلبّي عنها غيرها .

ثم الحديث لا يُحكم عليه بالنسخ بالإجماع على ترك العمل به ، إلا إذا عُرف صحته ، وإلا فيَحْتَمِلُ أَنَّهُ غَلَطٌ ، صَرَّحَ بِهِ الصيرفي .

(والإجماع لا يُنسخ) أي : لا يَنْسخه شيء ، (ولا يَنْسخُ) هو غَيْرُهُ
(ولكن يدلُّ على ناسخ) أي : على وجود ناسخ غيره^(٣) .

(١) «كشف الأستار» (١٥٦٢) . (٢) «السنن» (٩٢٧) .

(٣) راجع : «فتح الباري» لابن رجب (٣/ ٨٧ - ٨٨) .